

عنوان البحث

منتج التمويل التأجيري للسيارات في المملكة العربية السعودية Auto Lease Product in KSA

إعداد الطالب/ تركي سعد الكريع

إشراف/ اسماء ابو عنزة

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

منتج التمويل التأجيري داخل المملكة العربية السعودية تحت اشراف البنك المركزي السعودي ومتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية من لجان الرقابة الشرعية في البنوك وشركات التمويل داخل المملكة العربية السعودية .

و يعد التمويل التأجيري، المعروف أيضا باسم التأجير التمويلي، منتجا ماليا يتيح للأفراد والمنشآت الحصول على أصول (السيارات، السيارات الثقيلة) مقابل سداد أقساط دورية بدلا من شرائها بشكل مباشر. يعد هذا المنتج بديلا هاما للتمويل التقليدي، مثل القروض.

يتضمن البحث جميع طرق التمويل التأجيري المخلتفه في السوق السعودي والمشاكل التي تواجه البنوك وشركات التمويل والتحديات في تطبيق الانظمة وتحويلها الى اتمته وتقليل طرق الاحتيال الحديثة في طلبات التمويل.

المنتج مرخص من قبل البنك المركزي السعودي، ويتم تداوله اكثر من 10 منشآت محلية وخليجية

البنوك والمصارف:

- مصرف الراجحي
- بنك الاهلي السعودي
- مصرف الانماء
- بنك الرياض
- بنك بلاد
- بنك الامارات دبي الوطني
- بنك الجزيرة

الشركات :

- شركة السعودي الفرنسي للتمويل التاجيري
- شركة عبدالطيف جميل للتمويل التاجيري
- الشركة الاولى للتمويل
- شركة امكان
- شركة النايفات

يختلف منتج التمويل التاجيري عن منتج التاجيري التشغيلي في الانظمة والتشريعات والرخص الحكومية ، حيث ان التأجير التشغيلي لا يعتبر احد منتجات التمويل البنكي . ويعتبر تأجير لمركبة خاصه ومملوكة لشركة خاصة ، ويتم تأجير المركبة على عدة عملاء باوقات مختلفة .

ولكن التمويل التاجيري يتم تقديم طلب من قبل العميل على تمويل لمركبة جديدة للبنك بتقديم مستندات خاصه بالتمويل يتم طلبها من البنك وعلى اساسها يتم منح الموافقة المبدئية للعميل، ويتكون التمويل التاجيري من مبلغ رسوم ادارية 1% من مبلغ التمويل، بالاضافة الى دفعة مقدمة للبنك وتخضم من قيمة الاصل ، بالاضافة تأمين شامل يتم اختياره حسب سجلات العميل لدى شركة نجم وشركات التأمين وسجل الحوادث ، ودفعة اخيرة يتم دفعها من قبل العميل للبنك عند انتهاء العلاقة التعاقدية .

الموافقة العامة لجميع البنوك والشركات المبنية على تمويل العميل هي :

- ان يكون العميل موهل لسداد التمويل بشكل منتظم
- يتم دراسته اهليه العميل في استحقاقه للتمويل
- يتم حاسبة القسط بحث انه لا يتعدى 45% من اللتزامات الشهرة من الراتب
- يتم التأكد من سلامة ملف العميل لدى الدولة والولايات المتحدة الامركية
- الموافقة على نوع الاصل من قبل ادارة المخاطر
- التأكد من التزامات العميل عن طريق الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية

- التاكيد من ان العمل على راس عمل عن طرق احد الجهات الموثوقة لدى الدولة (سمتي، التأمينات الاجتماعية)
- التاكيد من صلاحية هوية / اقامة العمل عن طريق احد الجهات الموثوقة لدى الدولة (يقين)

بعد التاكيد من جميع الاجراءات يتم اصدار امر شراء للمركبة للجهة المعنية في بيع الاصل، وامر الشراء يعتبر ورقة مالية بهذه الحالة على ان يتم سداد المبلغ للوكيل / المعرض بعد تسليم المركبة للعمل،

مشكلة الدراسة:

للمنتج يوجد تنوع في اجراءات تطبيق المنتج وعدة من الانظمة واللوائح من الجهات التشريعية ، وتداخل في التشريعات مع جهات اخرى يوجد عليها انظمة ولوائح مخالفة من جهات مشرعين مختلفين ولا بد من ربطها مع منتج التمويل التأجيري مثل شركات

- التأمين
- وكالات السيارات
- الجهات الحكومية الموثوقة مثل (المرور ، والغرف التجارية ، شركة علم ، شركة سمة)
- شركات التأمين
- شركات الوساطة التأمينية
- شركات الضمان على الاصول.

صعوبة الوصول إلى المستهلكين:

- **الخصوصية:** قد يكون من الصعب الوصول إلى بعض المستهلكين لجمع البيانات عن سلوكياتهم واحتياجاتهم، وذلك بسبب مخاوف الخصوصية.
- **عدم التعاون:** قد يرفض بعض المستهلكين المشاركة في الدراسات، مما يؤثر على حجم العينة ودقة نتائج الدراسة.

تقييم المخاطر:

- **صعوبة تقييم المخاطر الائتمانية:** قد يكون من الصعب تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري بشكل دقيق، خاصة للمستأجرين الجدد أو ذوي السجل الائتماني المحدود.
- **التغيرات الاقتصادية:** قد تؤثر التغيرات الاقتصادية على المخاطر المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري، مما يصعب من عملية تقييم هذه المخاطر بشكل مستمر.

التعقيدات القانونية:

- الأطر التشريعية المتغيرة: قد تتغير الأطر التشريعية المتعلقة بالتمويل التاجيري بشكل متكرر، مما يصعب من عملية دراسة هذا المنتج وتحليل المخاطر المرتبطة به.
- التفسيرات المختلفة للقوانين: قد تختلف تفسيرات القوانين المتعلقة بالتمويل التاجيري بين الجهات المختلفة، مما يؤثر على دقة الدراسة.

نقص البيانات:

- قلة البيانات المتاحة: قد يكون من الصعب الحصول على بيانات كافية ودقيقة عن حجم سوق التمويل التاجيري وسلوكيات المستهلكين، مما يعيق عملية تحليل السوق بشكل مفصل.
- عدم موثوقية البيانات: قد تكون بعض البيانات المتاحة غير موثوقة أو قديمة، مما يؤثر على دقة نتائج الدراسة

أهمية الدراسة:

توضيح طرق العمل في منتج التمويل التأجيري التركيز على تطبيق الانظمة والقوانين بشكل حديث ومتوافق مع الشريعة الاسلامية وانظمة البنك المركزي السعودي. مما يساعد الشركات والبنوك على تقديم حلول تمويلية وخدمات اكثر مرونة ومتناسبة للعملاء ومن اهمها :

ديناميكيات السوق:

- **تحديد حجم السوق:** من خلال تحليل حجم سوق التمويل التأجيري في المملكة، يمكن فهم حجم الطلب على هذا المنتج، وتحديد فرص النمو المستقبلية.
- **فهم سلوكيات المستهلكين:** من خلال دراسة سلوكيات المستهلكين، يمكن فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم من منتج التمويل التأجيري، مما يساعد على تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.
- **تحليل المنافسة:** من خلال تحليل المنافسة في السوق، يمكن فهم نقاط قوة وضعف منتج التمويل التأجيري، وتحديد كيفية تميزه عن المنتجات المنافسة.

المخاطر:

- **المخاطر الائتمانية:** من خلال تحليل المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منح التمويل للعملاء.
- **المخاطر القانونية:** من خلال تحليل المخاطر القانونية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري، يمكن للشركات تجنب أي مخاطر قانونية محتملة.
- **المخاطر التشغيلية:** من خلال تحليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري، يمكن للشركات تحسين كفاءة عملياتها وتقليل تكاليفها.
- هناك عدة معوقات أو تحديات في إطار هذا المصدر التمويلي، وأهم هذه المخاطر مشوخي،

(2008: 477-478)

- عدم وفاء المنتج أو صانع الأصل الرأسمالي بتسليم الأصل في الوقت المتفق عليه وبالمواصفات الفنية المتعاقد عليها.
- إفلاس المؤجر أو الممول أو الوسيط ان المالي وعدم الوفاء بالتزاماته أمام المنتج للأصل الرأسمالي.
- إفلاس المستأجر وعدم التزامه بالوفاء بالأقساط الإيجارية . [1]

السياسات:

- **تطوير سياسات ملائمة:** من خلال تحليل نتائج الدراسة، يمكن للشركات تطوير سياسات ملائمة لمنتج التمويل التأجيري، مما يساعد على تحسين كفاءة هذا المنتج وزيادة جاذبيته للعملاء.
- **تحسين الأطر التشريعية:** من خلال مشاركة نتائج الدراسة مع الجهات المختصة، يمكن المساهمة في تحسين الأطر التشريعية المتعلقة بالتمويل التأجيري، مما يساعد على نمو هذا القطاع بشكل مستدام.

فوائد عامة:

- **تعزيز الشمول المالي:** يساهم التمويل التأجيري في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، من خلال توفير منتجات تمويلية لفئات أوسع من العملاء. ويتطلب تحقيق الشمول المالي ضرورة التنقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً [2]
- **دعم نمو الاقتصاد:** يساهم نمو قطاع التمويل التأجيري في دعم نمو الاقتصاد الوطني، من خلال تنشيط قطاعات اقتصادية متعددة وخلق فرص عمل جديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل منتج التمويل التأجيري في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مزاياه وعيوبه، وأهميته للاقتصاد الوطني، والتحديات التي تواجهه، وفرص نموه المستقبلية. وفهم مفهوم منتج التمويل التأجيري في السوق السعودي، تقييم دور منتج التمويل التأجيري في الاقتصاد، تقييم أداء البنوك وشركات التمويل التأجيري، أهمية منتج التمويل التأجيري في القطاع المالي.

تقييم المخاطر:

• المخاطر الائتمانية:

- تقييم قدرة المستهلكين على سداد أقساط التمويل التأجيري.
- تحديد العوامل التي تؤثر على المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري.

• المخاطر القانونية:

- تحليل الأطر التشريعية المتعلقة بالتمويل التأجيري في المملكة العربية السعودية.
- تحديد المخاطر القانونية المحتملة التي قد تواجهها الشركات المقدمة لمنتج التمويل التأجيري.

• المخاطر التشغيلية:

- تقييم كفاءة العمليات المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري.
- تحديد المخاطر التشغيلية التي قد تؤثر على ربحية هذا المنتج.

دعم صناعة التمويل:

• توفير بيانات موثوقة عن قطاع التمويل التأجيري:

- مساعدة الجهات المختصة في صناعة القرارات المتعلقة بقطاع التمويل التأجيري.
- جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع.

• المساهمة في رفع كفاءة القطاع المالي:

- دعم تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات السوق.
- تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

تحقيق فوائد عامة:

- تعزيز الشمول المالي:
 - توفير منتجات تمويلية لفئات أوسع من المستهلكين، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة.
 - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

دعم نمو الاقتصاد الوطني:

- تنشيط قطاعات اقتصادية متعددة، مثل قطاع السيارات وقطاع المعدات والأجهزة.
- خلق فرص عمل جديدة.

تحليل المنافسة:

- نقاط قوة وضعف منتج التمويل التأجيري مقارنة بالمنتجات المنافسة.
- استراتيجيات الشركات المنافسة في مجال التمويل التأجيري.

تحديد حجم السوق:

- معرفة حجم الطلب على منتج التمويل التأجيري في المملكة العربية السعودية.
- تحديد فرص النمو المستقبلية لهذا المنتج.

تساؤلات الدراسة

رضا العملاء :

- ما مدى سرعة انجاز الطلب للعميل ؟
- ما هي المتطلبات الاساسية للعميل وكيف يمكن سرعة احضارها ؟
- ما هو مستوى رضا العملاء عن خدمات التمويل التأجيري المقدمة حالياً؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على رضا العملاء عن خدمات التمويل التأجيري؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين رضا العملاء عن خدمات التمويل التأجيري؟

التأثير على الاقتصاد:

- ما هو التأثير المحتمل لمنتج التمويل التأجيري على الاقتصاد السعودي؟
- ما هي القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد بشكل أكبر من نمو سوق التمويل التأجيري؟
- ما هي فرص العمل التي سيخلقها نمو سوق التمويل التأجيري في السعودية؟
- الفوائد الاقتصادية لدراسة منتجات التمويل التأجيري

المنافسة:

- من هم المنافسون الرئيسيون في سوق التمويل التأجيري في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي نقاط قوة وضعف منتج التمويل التأجيري مقارنة بالمنتجات المنافسة؟
- ما هي استراتيجيات الشركات المنافسة في مجال التمويل التأجيري؟

سلوكيات المستهلكين:

- ما هي احتياجات المستهلكين وتوقعاتهم من منتج التمويل التأجيري؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على قرارات المستهلكين في الحصول على التمويل التأجيري؟
- ما هي الفئات الأكثر استهدافاً لمنتج التمويل التأجيري؟

حجم السوق:

- ما هو حجم سوق التمويل التأجيري في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي توقعات النمو المستقبلية لهذا السوق؟
- ما هي العوامل التي تساهم في نمو سوق التمويل التأجيري؟

التساؤلات العامة:

- ما هي المخاطر المالية المرتبطة بالتمويل التأجيري بالنسبة للشركات والبنوك؟
- هل يواجه الشركات والمستهلكون الذين يستخدمون التمويل التأجيري مخاطر مالية أعلى مقارنة بالتمويل الشخصي ؟
- ما هي العوامل التي تساهم في نمو سوق التمويل التأجيري؟
- التحديات والفرص المستقبلية
- المفاهيم الأساسية لمنتجات التمويل الإيجاري.

فروض الدراسة:

الفرضيات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري:

- هناك علاقة إيجابية بين مدة عقد التمويل التأجيري والمخاطر الائتمانية المرتبطة به.
- هناك علاقة إيجابية بين قيمة الأصل الممول بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري.
- هناك علاقة إيجابية بين التقلبات الاقتصادية والمخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتج التمويل التأجيري.
- هناك علاقة إيجابية بين التغييرات في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتمويل التأجيري والمخاطر القانونية المرتبطة به.

الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على نمو السوق:

- هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ونمو سوق التمويل التأجيري.
- هناك علاقة إيجابية بين الزيادة السكانية في المملكة العربية السعودية ونمو سوق التمويل التأجيري.
- هناك علاقة إيجابية بين تحسين البنية التحتية المالية في المملكة العربية السعودية ونمو سوق التمويل التأجيري.
- هناك علاقة إيجابية بين استقرار الأوضاع السياسية في المملكة العربية السعودية ونمو سوق التمويل التأجيري.

الفرضيات المتعلقة بسلوك المستهلكين:

- هناك علاقة إيجابية بين مستوى الدخل للمستهلكين واختيارهم لمنتج التمويل التأجيري.
- هناك علاقة عكسية بين مستوى الوعي بمزايا التمويل التأجيري واختيار المستهلكين للقروض التقليدية.

- هناك علاقة إيجابية بين احتياجات الاستهلاك للمستهلكين واختيارهم لمنتج التمويل التاجيري.
- هناك علاقة عكسية بين المخاطر المرتبطة بالاقتراض واختيار المستهلكين لمنتج التمويل التاجيري.

الفرضيات المتعلقة بالتأثير الاقتصادي لمنتج التمويل التاجيري:

- هناك علاقة إيجابية بين نمو سوق التمويل التاجيري ونمو الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- هناك علاقة إيجابية بين نمو سوق التمويل التاجيري وزيادة فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- هناك علاقة إيجابية بين نمو سوق التمويل التاجيري وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.
- هناك علاقة إيجابية بين نمو سوق التمويل التاجيري وتنوع الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

دور التمويل التأجيري في تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

يعد التمويل التأجيري أداة تمويلية هامة تلعب دورا متزايدا في تمويل الشركات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. وتتميز هذه الأداة بالعديد من المزايا التي تجذب الشركات، مثل:

المرونة: توفر عقود التمويل التأجيري خيارات مرنة تتناسب احتياجات الشركات المختلفة من حيث مدة العقد وشروط الدفع ونوع الأصول الممولة.

الكفاءة الضريبية: يمكن أن توفر عقود التمويل التأجيري فوائد ضريبية للشركات، حيث يتم معالجة مدفوعات الإيجار كتكلفة تشغيلية بدلا من الخصم من الأرباح.

الحفاظ على ملكية الأصول: تظل ملكية الأصول الممولة بموجب عقود التمويل التأجيري لدى الشركة المستأجرة، مما قد يعزز من مركزها المالي ويحسن من قدرتها على الاقتراض في المستقبل

وفيما يخص المحفظة التمويلية لشركات التمويل العاملة في السعودية، أظهرت بيانات "البنك المركزي السعودي"، أن إجمالي قيمة المحفظة التمويلية لشركات التمويل بلغ 68.12 مليار ريال، 37.6% منها لشركات التمويل العقاري، و62.4% منها لشركات التمويل غير العقاري.

وحسب التقرير السنوي لقطاع شركات التمويل لعام 2021، بلغت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي هذه الشركات 8.6% بنهاية عام 2021.

وبلغت نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل العقاري 4.9%، فيما بلغت نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل غير العقاري 10.1%

وبخصوص الأنشطة الممولة، بلغت القروض المتعثرة في القطاع العقاري السكني 4.1% بنهاية العام الماضي 2021، فيما بلغت قيمة المحفظة الائتمانية للقطاع 22 مليار ريال.

وبلغت نسبة القروض المتعثرة لنشاط تمويل المركبات 12%، حيث بلغت المحفظة الائتمانية للنشاط 18.5 مليار ريال. وتضمنت الأنشطة الممولة كلا من العقارات التجارية، والتمويل استهلاكي والمعدات وبطاقات الائتمان، والتي تراوحت نسب التعثر فيها بين 1.4% ونحو 29%

تأثير استخدام أداة التمويل التأجيري على الربحية ومخاطر رأس المال للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية

تقدم دراسة أثر التمويل التأجيري على ربحية ومخاطر رأس المال للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية فرصة لفهم ديناميكيات تمويل الشركات في هذا السوق الحيوي. ونظرا لحدثة أداة التمويل التأجيري نسبيا في المملكة، تعد هذه الدراسة حديثة ومفيدة لكل من الباحثين والممارسين.

الآثار المحتملة:

الربحية:

- **زيادة العائد على حقوق الملكية:** تشير بعض الدراسات إلى أن استبدال القروض التقليدية بالتمويل التأجيري يقلل تكاليف التمويل، مما قد يؤدي إلى ارتفاع صافي الأرباح وتحسين العائد على حقوق الملكية.
- **تحسين التدفقات النقدية:** تتميز مدفوعات الإيجار الثابتة في عقود التمويل التأجيري بتوقعها، مما يحسن قدرة الشركات على التنبؤ بالتدفقات النقدية والتخطيط لعملياتها بكفاءة أكبر.
- **تمويل الاستثمارات:** يتيح التمويل التأجيري للشركات تمويل مشاريع جديدة أو توسيع نطاق أعمالها دون الحاجة إلى زيادة رأس مالها، مما قد يعزز النمو ويحسن الربحية على المدى الطويل.

مخاطر رأس المال:

- **الرافعة المالية:** قد تؤدي الزيادة في الرافعة المالية الناتجة عن استخدام التمويل التأجيري إلى مخاطر أكبر في حال واجهت الشركة صعوبات مالية أو تقلبات اقتصادية.
- **مخاطر الائتمان:** ترتبط عقود التمويل التأجيري بمخاطر ائتمان مرتبطة بصعوبة سداد مدفوعات الإيجار، مما قد يؤثر سلبا على التصنيف الائتماني للشركة ويقلل من قدرتها على الحصول على تمويل في المستقبل.

- **مخاطر إعادة البيع:** في بعض أنواع عقود التمويل التأجيري، تتحمل الشركة مخاطر إعادة بيع الأصل الممول في نهاية مدة العقد، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية في حال انخفاض قيمة الأصل.
- يقدم التمويل التأجيري فوائد ومخاطر للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية.
- وتكمن ميزة أساسية في تحسين كفاءة استخدام رأس المال من خلال خفض تكاليف التمويل وتحسين التدفقات النقدية.
- ومع ذلك، يجب على الشركات تقييم مخاطر التمويل التأجيري بعناية، بما في ذلك مخاطر الرافعة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر إعادة البيع، قبل اتخاذ قرار استخدامه.
- وتعد دراسة وتحليل تأثير التمويل التأجيري على الربحية ومخاطر رأس المال للشركات السعودية المدرجة ضرورية لفهم أفضل لآليات تمويل الشركات في هذا السوق الديناميكي.

التحليل المالي لتأثير استخدام أداة التمويل التاجيري على قيمة الشركة

يعد التمويل التاجيري أداة تمويلية شائعة تلجأ إليها الشركات لتمويل استثماراتها في الأصول. وتقدم هذه الأداة العديد من المزايا، مثل المرونة وكفاءة الضرائب والحفاظ على ملكية الأصول.

يساعد التأجير التمويلي المشروعات التي لا تمتلك رؤوس أموال كافية ويصعب عليها توفير ما يلزمها من أموال - لشراء الآلات والمعدات والاجهزة . تلعب المؤسسات المالية دورا فاعلا في مجال تأجير الأصول الرأسمالية بالعديد من الأشكال كتوفير الدعم أو إنشاء شركات [3]

ومع ذلك، قد يؤثر استخدام التمويل التاجيري على قيمة الشركة بطرق مختلفة، مما يتطلب تحليلا ماليا دقيقا لفهم هذه التأثيرات.

تأثير التمويل التاجيري على قيمة الشركة:

يمكن أن يؤثر استخدام التمويل التاجيري على قيمة الشركة من خلال عدة تأثيرات رئيسية:

التأثير على التدفقات النقدية: تؤدي عقود التمويل التاجيري عادة إلى مدفوعات إيجار ثابتة على مدى مدة العقد، مما يحسن من قدرة الشركة على التنبؤ بالتدفقات النقدية ويقلل من مخاطرها المالية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين تصنيف الشركة الائتماني وجذب المزيد من المستثمرين، مما قد يؤثر إيجابا على قيمة الشركة.

التأثير على الربحية: قد تؤدي عقود التمويل التاجيري إلى خفض تكاليف التمويل مقارنة بالقروض التقليدية، مما قد يؤدي إلى زيادة صافي الأرباح وتحسين العائد على حقوق الملكية. يمكن أن يؤثر ذلك إيجابا على قيمة الشركة من خلال جذب المزيد من المستثمرين وتحسين آفاق النمو المستقبلي.

التأثير على الرافعة المالية: قد تؤدي عقود التمويل التاجيري إلى زيادة الرافعة المالية للشركة، مما قد يضخم العائد على حقوق الملكية في حال ازدادت الأرباح. ومع ذلك، قد يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة مخاطر الشركة في حال واجهت صعوبات مالية أو تقلبات اقتصادية.

التأثير على مخاطر الضرائب: قد توفر عقود التمويل التأجيري بعض المزايا الضريبية للشركات، مما قد يقلل من عبء الضرائب ويحسن من الربحية الصافية. يمكن أن يؤثر ذلك إيجاباً على قيمة الشركة من خلال تحسين جاذبيتها للمستثمرين.

ويجب وضع الاتي في الاعتبار :

التأثير يعتمد على العوامل الفردية: يمكن أن يختلف تأثير استخدام التمويل التأجيري على قيمة الشركة اختلافاً كبيراً اعتماداً على العوامل الفردية للشركة، مثل هيكلها المالي، وظروفها التشغيلية، والبيئة الاقتصادية الكلية.

ضرورة التحليل الدقيق: من المهم إجراء تحليل مالي دقيق لفهم التأثيرات المحتملة لاستخدام التمويل التأجيري على قيمة الشركة قبل اتخاذ قرار استخدامه.

أخذ المخاطر بعين الاعتبار: يجب على الشركات تقييم مخاطر التمويل التأجيري بعناية، بما في ذلك مخاطر الرافعة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر إعادة البيع، قبل اتخاذ قرار استخدامه [4]

احتل موضوع الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية قدراً كبيراً من الأهمية في أعقاب الفضائح فريق Task Force المحاسبية وانهيار الشركات والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، حيث لتعزيز شكل الإفصاح بالتقارير المالية وقدم سبع (2012) Financia Stability Board FSB (عمل مبادئ أساسية لتحسين الإفصاح عن المخاطر تشمل أن يكون الإفصاح واضحاً ومفهوماً وشاملاً وفي وأن تعكس إدارة المخاطر وأن تكون relevant information التوقيت المناسب وملائماً متسقة مع مرور الوقت [5]

دراسة بعنوان "دور التمويل التأجيري في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية" (2018):

أجريت هذه الدراسة من قبل جامعة الملك عبد العزيز.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التمويل التأجيري في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل التأجيري يُعد أداة تمويلية مهمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يُقدم العديد من المزايا لهذه المشاريع، مثل عدم اشتراط تقديم ضمانات عقارية، ومرونة مدة العقد، وإمكانية إعادة شراء الأصل في نهاية مدة العقد.

أوصت الدراسة بضرورة توعية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمزايا التمويل التأجيري، وتطوير منتجات تمويل تأجيري تُلبي احتياجات هذه المشاريع بشكل أفضل.

دراسة بعنوان "التحديات والفرص التي تواجه قطاع التمويل التاجيري في المملكة العربية السعودية" (2020):

أجريت هذه الدراسة من قبل معهد الدراسات المصرفية.

هدفت الدراسة إلى تحديد التحديات والفرص التي تواجه قطاع التمويل التاجيري في المملكة العربية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع هي نقص الوعي بمزايا التمويل التاجيري، والمنافسة من قبل البنوك التقليدية، والقيود التنظيمية.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك العديد من الفرص لنمو قطاع التمويل التاجيري في المملكة العربية السعودية، مثل النمو الاقتصادي المتوقع، وزيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الحكومة لهذا القطاع.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز نمو قطاع التمويل التاجيري، مثل زيادة الوعي بمزايا هذا المنتج، وتطوير منتجات جديدة، وتحسين الأنظمة التنظيمية.

دراسة بعنوان "أثر التمويل التآجيري على الربحية والقيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية" (2021):

أجريت هذه الدراسة من قبل جامعة أم القرى.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التمويل التآجيري على الربحية والقيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل التآجيري له تأثير إيجابي على ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن التمويل التآجيري له تأثير إيجابي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

أوصت الدراسة بالشركات المدرجة في السوق المالية السعودية باستخدام التمويل التآجيري لتحسين ربحيتها وقيمتها السوقية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

المنطلقات النظرية للدراسة منتج التمويل التآجيري في المملكة العربية السعودية:

تعتمد دراسة منتج التمويل التآجيري في المملكة العربية السعودية على العديد من المنطلقات النظرية، ونذكر منها ما يلي:

- نظرية السلوك المستهلك
- نظرية المخاطر
- نظرية التمويل
- نظرية الاقتصاد

المنهجية البحث:

المراحل الأساسية للبحث عن التمويل التأجير:

1. تحديد احتياجاتك

. ما هو نوع الأصل الذي تود تمويله ؟

. ما هي مدة التأجير التي تناسبك؟

. ما هو المبلغ الذي يمكنك دفعه كقسط شهري؟

2. البحث عن مقدمي خدمات التمويل التأجير

. قارن بين عروض البنوك وشركات التمويل المختلفة.

. تأكد من مراجعة الشروط والأحكام بعناية، بما في ذلك معدلات الفائدة ورسوم التأجير.

. احرص على اختيار مقدم خدمة يتمتع بسمعة طيبة وخبرة في مجال التمويل التأجير.

3 الحصول على عروض أسعار:

. تواصل مع مقدمي الخدمات المختارين للحصول على عروض أسعار رسمية.

. قارن بين العروض المختلفة واختر أفضلها من حيث التكلفة والشروط.

4. تقديم طلب التمويل

. ستحتاج إلى تقديم بعض المستندات، مثل كشوفات الحسابات الشخصية وبيانات الدخل.

. سيتم تقييم طلبك من قبل مقدم الخدمة، وستتلقى قرارا بالموافقة أو الرفض.

5 التوقيع على عقد التأجير

. بمجرد الموافقة على طلبك، ستحتاج إلى توقيع عقد التأجير.

. تأكد من قراءة العقد بعناية وفهم جميع الشروط والأحكام

وطرق أدوات الدراسة :

منتج التمويل التأجيري لدية نطاق واسع في الشركات والبنوك ، ومن اهم طرق البحث في دراسة المنتج وسياساته واجراءاته هي :

- موقع البنك المركزي السعودي (<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>)
- مواقع البنوك وشركات التمويل
- علاقات سابقة مع مناصب عليا في ادارة المنتج داخل المملكة العربية السعودية
- لدي خبرة تزيد عن 10 سنوات في بنوك وشركات متخلفة
- الاختلاط في مجتمعات واحداث تحت مظلة منتج التمويل التأجيري
- عقد تمويل مركبات بصيغة الإجارة (للافراد) الصادر من البنك المركزي السعودي
- نظام التمويل المسؤول الصادر من البنك المركزي السعودي
- زيارات ميدانية للمنشأة
- التقارير و المواقع الإلكترونية
- محركات البحث العلمي

حدود الدراسة :

المملكة العربية السعودية

المراجع:

- [1] المجلة العربية للإدارة مج 39, ع 1 (مارس , 2019)
- [2] دكتور / عادل عبد العزيز السن
- "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي
- [3] تقييم أثر التأجير التمويلي كنشاط إستثماري على معد جامعة عين شمس
- [4] <https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/1577908>
- [5] تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي.
- د عماد محمد رياض أحمد
- أستاذ مشارك المحاسبة
- كلية الدراسات التطبيقية - جامعة الطائف المملكة العربية السعودية معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات - مصر